

وإذ تؤكد من جديد أنه يجب على الدول الأعضاء أن تفي على وجه السرعة وبصورة تامة بالتزاماتها المالية المحددة بموجب الميثاق ، وتؤكد أن الاستقرار المالي للمنظمة سيعمل على تسير فعاليتها أدائها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، والميادين المتصلة بها ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى زيادة فعالية وكفاءة أداء الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة وجهاز الدعم بأمانته في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها ، من أجل تعزيز التعاون الدولي والجهود الرامية إلى دفع عجلة التنمية في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أن هدف إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي هو ضمان فعالية استخدام الموارد وكفاءته في دعم الأهداف التي تحددها الدول الأعضاء وليس تحقيق وفورات مالية ،

وإدراكاً منها للمطالب الجديدة التي من المرجح أن تبتثق في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها عن المداولات الحكومية الدولية الرئيسية التي من المقرر أن تجري في أوائل التسعينات ، وما سترتب عليها من حاجة إلى مواءمة الجهاز الحكومي الدولي مع هذه المطالب ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل تمكين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بمسؤولياتها بالنسبة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي وفقاً للمواد ذات الصلة من الميثاق ،

وإذ تؤكد من جديد الدور الرئيسي المسند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المادة ٦٣ من الميثاق بالنسبة لتنسيق أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة ،

وإدراكاً منها لما أسند من مسؤوليات خاصة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق ،

وإذ تؤكد أنه يلزم مستوى عال من الالتزام والتأييد السياسي من جانب الدول الأعضاء إذا أريد أن تنفذ بفعالية وتطبق فعلاً التدابير المتفق عليها لتحسين أداء الجهاز الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ،

١ - تؤكد المصلحة المشتركة لجميع البلدان في الأداء الفعال للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة ليس فقط للقضايا الراهنة بل أيضاً للمشاكل والقضايا الناشئة ، وبصفة خاصة مايتصل منها بتحقيق التنمية في البلدان النامية ؛

٢ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة^(١١٥) ، وبالرأي الذي أبدى فيها والذي مفاده أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت قبل أن يقدم إلى الجمعية العامة التقرير التفصيلي المطلوب في القرار ١٧٤/٤٣ ؛

(ج) تكثيف أنشطة جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام ؛

(د) إقامة علاقة عمل وثيقة مع منظمة الوحدة الإفريقية ، وذلك بعقد مشاورات دورية وتبادل المعلومات المتصلة بالموضوع على أساس منتظم مع تلك المنظمة ؛

(هـ) الحصول ، بالتعاون الوثيق مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، على دعم المنظمات غير الحكومية التي تهتم اهتماماً خاصاً بميدان إنهاء الاستعمار في نشر المعلومات المتصلة بالموضوع ؛

(و) مواصلة توفير التغطية الكاملة لجميع اجتماعات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية بالنشرات الصحفية ؛

(ز) تأمين توفر التسهيلات والخدمات الضرورية لتلك الغاية ؛

(ح) إبلاغ اللجنة الخاصة بالتدابير المتخذة تنفيذاً لهذا القرار ؛

٤ - تطلب من جميع الدول ، وعلى وجه الخصوص الدول القائمة بالإدارة ، ومن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تهتم اهتماماً خاصاً بإنهاء الاستعمار ، أن تضطلع ، كل منها في مجال اختصاصها وبالتعاون مع الأمين العام ، بنشر أو تكثيف نشر المعلومات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه على نطاق واسع ؛

٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تتابع تنفيذ هذا القرار وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٠

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

١٠٣/٤٤ - إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٧٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٧٤/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٣/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ومقررها ٤٣٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن تنشيط المجلس ، وتؤيد قرار المجلس ١١٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن تدابير أخرى لتنفيذه ،

ورغبة منها في زيادة تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة ككل عن طريق تحسين التعاون المتعدد الأطراف في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، والميادين المتصلة بها ، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦، و ٤٢٨ (١٩٧٨) المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٧٨، و ٤٤٧ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩، و ٤٥٤ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، و ٤٧٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠، و ٥٤٥ (١٩٨٣) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٥٤٦ (١٩٨٤) المؤرخ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، و ٥٦٧ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥، و ٥٧١ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، و ٥٧٤ (١٩٨٥) المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، و ٥٧٧ (١٩٨٥) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٦٠٢ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، و ٦٠٦ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٦٢٨ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، التي طلب فيها المجلس إلى المجتمع الدولي، ضمن جملة أمور، أن يقدم المساعدة إلى أنغولا والتي رأى فيها أن أنغولا تستحق الحصول على تعويض مناسب عن أي ضرر مادي يلحق بها.

١ - تعرب عن تضامنها مع الجهود التي تبذلها أنغولا لتقليل الآثار الضارة التي تسببها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعن دعمها لهذه الجهود؛

٢ - تناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدات المالية والمادية والتقنية الضخمة التي يتطلبها الإنعاش الاقتصادي لأنغولا؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يدخل في مشاورات مع حكومة أنغولا من أجل تحديد مستوى المساعدة التي تحتاجها أنغولا وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذه المشاورات إلى الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعنون « تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا ».

الجلسة العامة ٨٢

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣٩/٤٤ - تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى رومانيا

إن الجمعية العامة،

إذ تعرب عن قلقها للخسائر في الأرواح وللعديد الكبير من المصابين في رومانيا،

وإذ تحيط علماً بالحاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى شعب رومانيا،

٣ - تقرر استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك هيكل دعم الأمانة، وذلك مع أخذ المؤتمرات الحكومية الدولية الرئيسية المقرر عقدها في أوائل التسعينات في الاعتبار، ويشمل ذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع بغية توسيع نطاق هذا التعاون وزيادة فعاليته، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة المقترح المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك وضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛

٤ - تشدد على ضرورة التنفيذ التام لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨، و ١١٤/١٩٨٩، بما في ذلك الأحكام المتصلة بهيكل دعم أمانة المجلس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذين القرارين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كي يتمكن المجلس من استعراض هذه المسألة في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن متابعة وتنفيذ هذا القرار؛

٦ - تقرر أن تستعرض هذه المسألة في دورتها الخامسة والأربعين.

الجلسة العامة ٨٠

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

١٦٨/٤٤ - تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون « تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا »،

وإذ تلاحظ بقلق شديد العواقب الخطيرة التي تؤثر تأثيراً ضاراً باقتصاد أنغولا والناشئة عن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب أفريقيا،

وإذ يساورها بالغ القلق للمعاناة البشرية وتدمير الممتلكات نتيجة لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب أفريقيا،

وإذ تحيط علماً بالجهود التي تضطلع بها حكومة أنغولا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد من خلال برنامج منسق لإعادة التكيف الاقتصادي والمالي،

وإذ تدرك الحاجة الملحة لقيام المجتمع الدولي بمساعدة أنغولا في مجال الإنعاش الاقتصادي،